

العوائد النقدية وغير النقدية للاستثمار في التعليم

د. فيصل بوطيبة¹

ملخص:

يترتب عن الاستثمار في التعليم جملة من العوائد المتباينة سواء بالنسبة للأفراد أو المجتمعات. وفي هذا الصدد، يُميز الباحثون في اقتصاديات التعليم ما بين العوائد النقدية وغير النقدية. فيما يخص الشكل الأول من تلك العوائد، يسهم التعليم عملياً في رفع مستوى الأجور ومعدلات النمو الاقتصادي. أما فيما يخص الشكل الآخر منها، يُحسّن التعليم من أوضاع الأفراد الحياتية من خلال مثلاً تقليص كل من معدلات الخصوبة، وفيات الأطفال ومعدلات الجريمة. كما أنه يُعزز رأس المال الاجتماعي والسلوكيات المدنية وغير ذلك من العوائد. إن الهدف المتوخى من هذه الورقة هو إلقاء الضوء على الدور الاقتصادي للتعليم متمثلاً في جملة العوائد المترتبة عن الاستثمار فيه. **الكلمات المفتاحية:** التعليم، رأس المال البشري، الاستثمار، العوائد النقدية وغير النقدية.

Abstract:

Investment in education yields various kinds of returns either for individuals or for the society as a whole. In fact, economists of education distinguish between monetary and non-monetary returns. The former refers to rising wages and spurring economic growth while the latter refers to improving human well-being such as reducing fertility rates, infant mortality and crime rates. Furthermore, education contributes to strengthening social capital and civic behaviors and so on. The purpose of this paper is to shed light on the economic role of education which is the sum of these returns to investing in education.

¹ - أستاذ محاضر، جامعة سعيدة.

مقدمة:

خلال العقود القليلة الماضية، تغيرت كثيراً نظرة الاقتصاديين إلى التعليم. فبعدما كان يُنظر إليه كونه خدمة استهلاكية تقدمها الحكومات للأفراد قصد إشباع حاجة خاصة وفقط، اتضح لاحقاً -وبالدلائل العلمية والعملية- أن التعليم يُعد بحق استثمار في رأس المال البشري يتطلب تكاليف مختلفة ويدّر مقابل ذلك عديداً من العوائد النقدية وغير النقدية على الأفراد وعلى المجتمع ككل. وقد بات هذا التفكير هو السائد في منطق الأكاديميين وصانعي القرار اليوم.

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية إلقاء بعض الضوء على أبعاد الموضوع وذلك من خلال رصد جانب من الدراسات الدولية التي تؤكد على الأهمية القصوى للاستثمار في التعليم بهدف تحقيق تلك العوائد النقدية وغير النقدية.

أولاً: العوائد النقدية من التعليم

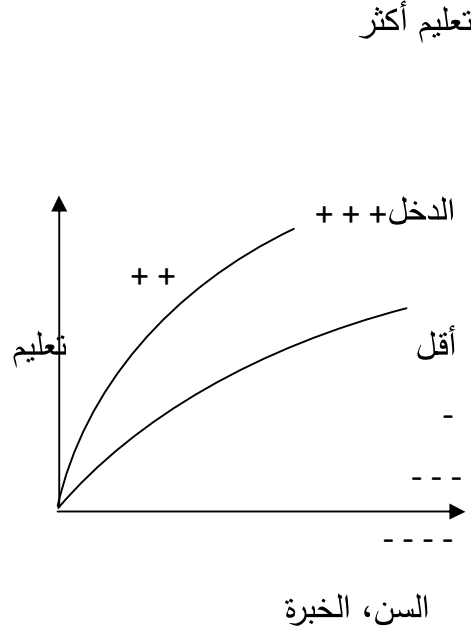
يعد سوق العمل القناة الرئيسة التي من خلالها يمكن للتعليم تحسين مستوى الدخل الفردي، تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الإنصاف في توزيع الدخل ومن ثمة التقليل من ظاهرة الفقر. فالتعليم باعتباره استثمار في رأس المال البشري يعمل على تنمية مهارات ومعارف الأفراد، ومن ثمة تحسين إنتاجيتهم في سوق العمل. وطبعاً فإنه سيكون لهذا الاستثمار عوائد مالية على الأفراد كما على المجتمع.

إن تحقيق العائد الخاص الذي يتمثل في ما يحصل عليه الفرد من أجر إنما هو ترجمة عملية لاعتبار الفرد غاية التنمية بينما تحقيق عائد اجتماعي ممثلاً أساساً في النمو الاقتصادي هو ترجمة أخرى لاعتبار الفرد وسيلة لها.

1. العائد الخاص من التعليم:

يوضح الشكل أدناه وجود علاقة ايجابية ما بين مستوى تعلم الأفراد وأجورهم حيث أن كل سنة دراسة إضافية يقابلها زيادة في الأجر. هذه النتيجة التي تعبر عن جوهر الاستثمار في الرأسمال البشري تتضمن مقارنة ما بين تعليم أقل والأجر في الحاضر مقابل تعليم أكثر والأجر في المستقبل. وهي نتيجة تنطبق على كل بلد يتوفر على إحصائيات عن سلاسل الدخل-عمر.

الشكل 1: علاقة التعليم بالدخل عبر الزمن



Source: George Psacharopoulos, “returns to investment in education: A further update”, policy research working paper 2881, World Bank, 2002 , p 100.

2. العائد الاجتماعي من التعليم:

إن ربحية الاستثمار البشري لا تنحصر فقط في زيادة الدخل الفردي. فقد بينت الدراسات وجود علاقة مباشرة ما بين نسبة السكان الحاصلين على مستوى تعليمي معين والنمو الاقتصادي. ففي إحدى دراسات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) عن هذه العلاقة في أعضاء المنظمة تبين أن التعليم الثانوي قد ساهم ما بين 1960 و1985 بزيادة قدرها 0.6% في إنتاجية البلدان الأعضاء. كما قدر البنك العالمي معدل الربحية الاجتماعية للتعليم العالي بأكثر من 10% سنوياً ما بين 1960 و1995 في منطقة (OECD). وهو ما يعني أن الاستثمار البشري له ربحية لكامل الاقتصاد وليس لأولئك المنفعين منه بشكل مباشر.¹

إن نمو رأس المال البشري يعد في ذات الوقت شرطاً ونتيجة للنمو الاقتصادي.² ذلك أن نمو رأس المال البشري سيزيد من الناتج الحدي لرأس المال المادي وبالتالي تراكم رأس المال المادي، والنتيجة زيادة الناتج output بشكل مباشر وغير مباشر.

بالمقابل، يؤدي نمو رأس المال المادي إلى زيادة الناتج الحدي لرأس المال البشري ومن ثمة زيادة الطلب على رأس المال المادي بشكل أكبر مقارنة بالعمالة غير الماهرة unskilled labour، وذلك في حال ما كان رأس المال البشري مكماً لرأس المال المادي بدلاً عن هذه العمالة. هذا ويمكن التمييز بين اتجاهين في أدبيات علاقة التعليم بالنمو: النظرية النيوكلاسيكية المستندة على نموذج Solow ونظرية النمو الداخلي Endogenous growth التي تطورت خلال العقود المنصرمين. وبينما لا ترى النظرية الأولى دوراً مباشراً للتعليم –

¹-Tom Healy, "investir dans le capital humain", In: L'observateur de l'OCDE, N 212, juin juillet 1998, p 32.

²-Jacob Mincer, Human Capital and economic growth, NBER, working paper 803, 1981, p 16.

باعتباره عاملاً يتحدد خارجياً - فإن النظرية الثانية قد ركزت على إقحامه في نماذجها الرياضية معتبرة إياه واحداً من عوامل الإنتاج. والتعليم وفقاً لهذه النظرية يؤثر على النمو من خلال قناتين هما:¹

أولاً، إن رأس المال البشري مدمج ظاهرياً كمدخل input في دالة الإنتاج، وذلك من خلال نمذجة خيارات الاستثمار التعليمي الفردية وكذا من خلال الأثر الخارجي لرأس المال البشري.

ثانياً، إن العوامل المسببة للنمو الداخلي (تحديداً التقدم التقني) مرتبطة بشكل واضح بمخزون رأس المال البشري، وذلك إما بافتراض أن رأس المال البشري ينتج مباشرة التكنولوجيا أو المعرفة الجديدة وأنه مدخل أساسي في قطاع البحث والتطوير (R&D) الذي يبتكر تكنولوجياً أو معرفة جديدة.

3. التعليم وتوزيع الدخل:

وكما أن للتعليم علاقة بالدخل فطبيعياً أن تكون له صلة مباشرة بتوزيع الدخل. والواقع أنه في عديد من البلدان النامية والفقيرة يعمل النظام التعليمي على تعميق التفاوت في الأجور بدلاً من تقليصه. ذلك أن ارتفاع تكاليف التمدرس خاصة في التعليم الثانوي والعالي يحول دون استمرار أبناء الفقراء في الدراسة. ويمكن تفسير هذه اللامساواة في توفير الخدمة التعليمية بناءً على سببين أساسيين:²

أولاً، التكلفة الخاصة للتعليم الابتدائي - وبالأخص تكلفة الفرصة لعمَل أطفال الأسر الفقيرة - تكون أعلى للتلاميذ الفقراء مقارنة بنظرائهم الأغنياء.

¹ - Barbara Siansi et al, The returns to education: A Review of the macro-economic literature, centre for the economics of education, London, 2000, p 5.

² - Alia Ahmad, " inequality in the access to education and poverty in Bangladesh", Poverty conference, Stockholm, 2001, p 1.

ثانياً، الفوائد المتوقعة من التعليم الابتدائي تكون متدنية للتلاميذ الفقراء مقارنة بنظائرهم، خلافاً للحالة الأولى.

إن ارتفاع التكلفة من جهة وتدني الفوائد من جهة أخرى يجعل العائد من التعليم متدنياً للفقير، والنتيجة غالباً هي مغادرة مقاعد الدراسة في مراحل مبكرة (drop out).

ويؤكد هذا الاستنتاج إحدى الدراسات الحديثة في واحدة من أفقر بلدان العالم، البنغلاداش حيث خلص Alia Ahmed في دراسة له أن التفاوت في الالتحاق بالتعليم الثانوي يعد السبب الرئيس لتقشي الفقر في البنغلاداش.¹ ذلك أن ارتفاع تكلفة التعليم الثانوي - سواء المباشرة أو تكلفة الفرصة - يضطر الأسر الفقيرة لسحب أبنائهم من المدارس.

بناءً على ما سبق، من الضرورة بمكان مراجعة السياسة التعليمية لجعل التعليم - الذي يعد حقاً جوهرياً للجميع - متاحاً من الابتدائي إلى الجامعة، لأن ذلك سيعمل على تحقيق الإنصاف في توزيع الدخل ومن ثم تقليص مستوى التفاوت. فقد أوضحت بعض الدراسات بناءً على بيانات مقطعية لـ 49 بلداً للفترة 1960 - 1990 أن زيادة عدد الملتحقين بالمدارس والمزيد من العدالة في توزيع الخدمات التعليمية يساهم بشكل واضح في توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة.² وقد أشارت نتائج الدراسة هذه - التي خصت عينة من البلدان النامية - إلى أن زيادة قدرها درجة واحدة في الانحراف المعياري في الملتحقين بالتعليم (مؤشر العدالة التوزيعية للتعليم) تسهم في خفض معامل جيني بـ (0.03). كما أوضحت النتائج أنه بإدخال متغير الإنفاق الاجتماعي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) في معادلة الانحدار فإنه من شأن ذلك أن يخفض قيمة معامل جيني

¹ - Idem.

² - أحمد الكواز، السياسات الاقتصادية والرأسمال البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص ص 24-25.

ب(0.2). ويمكن أن تعمل سياسة الإنفاق الاجتماعي على التأثير على التعليم والتوزيع من خلال آليتين؛ الأولى أن هذا الإنفاق يتضمن تحويلات مباشرة للفقراء والثانية أن هذا الإنفاق يحفز الفقراء على استهلاك الخدمة التعليمية وبالتالي يساهم في تعزيز الرأسمال البشري.

وفي هذا الإطار يؤكد بعض الاقتصاديين على أهمية المشاركة السياسية في سياق عدالة التوزيع بناء على نظرية Sen في التنمية، التي قوامها توسيع الحريات، إذ أن حرية الممارسة السياسية تعزز من حرية التعليم وذلك بضمانه كحق جوهري لجميع البشر. فقد "طور Bourguignon و Verdier (1997) نموذجاً للنمو لاستكشاف ما يترتب على جعل النظام السياسي متغيراً يتحدد داخل النموذج. هذا وقد تمت صياغة النموذج لهذا الغرض بافتراض أن المشاركة السياسية تعتمد كدالة سلوكية على مستوى التعليم للفرد، وأن هناك تكلفة ثابتة للاستثمار في التعليم يصعب على الفقراء مقابلتها في ظل غياب تحويلات من الشرائح الغنية المشاركة في العملية السياسية... ويوضح تحليل هذه الأنماط التوازنية لمستويات وسيطة لدخل الفرد ودرجة عدم عدالة التوزيع الابتدائية أن هناك ما يؤكد وجود منحني kuznets حيث تم استنباط مرحلتين لنمو الاقتصاد؛ في المرحلة الأولى سيكون هناك استثمار محدود في رأس المال البشري ومشاركة سياسية محدودة دون أن تكون هناك تحويلات داخلية من الشرائح الغنية، الأمر الذي يترتب عليه زيادة في عدم عدالة توزيع الدخل الصافي في المجتمع (بعد الأخذ بعين الاعتبار الضرائب). وفي المرحلة التالية يتمكن كل الأفراد من مراكمة رأس المال البشري ويشترون في الحياة السياسية، حيث تتمكن الأغلبية من تشريع تحويلات الدخل من الأغنياء للفقراء، وهو ما يؤدي إلى انخفاض في درجة عدم عدالة التوزيع."¹

¹ - علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، د.ت، ص 14.

ثانياً: العوائد غير النقدية من التعليم

فضلاً على دور التعليم في تحقيق الأهداف الاقتصادية – ممثلة في العوائد النقدية monetary returns – فإن للتعليم دور حاسم أيضاً في تحقيق بقية الأهداف والتي تعبر في واقع الأمر عن الوجه الآخر للتنمية الإنسانية. ويصطلح الباحثون على تلك الأهداف بالعوائد غير السوقية أو غير النقدية للتعليم (Non market /Non monetary returns) وهي كل ما يعود على الفرد والمجتمع من مزايا عدا الاقتصادية منها جراء الاستثمار في التعليم.

إن التركيز على الجانب الاقتصادي في العملية التنموية وإهمال جانب أو جوانب أخرى إنما هو انتقاص من حقوق الأفراد، ومن ثمة فهو تشويه وتعطيل للتنمية مهما تحقق من مكاسب مادية. وفي هذا الصدد، تستطيع السياسة التعليمية أن تخلق توازناً وتكاملاً ما بين الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وغيرها.

1. التعليم والصحة:

لقد أجريت عديد من الدراسات عن أثر التعليم على حياة الفرد والمجتمع. ومن ذلك أثره على صحة الأفراد، وحسب Feinstein (2002)، توجد ثلاث قنوات من خلالها يؤثر التعليم على الصحة:¹

أ.العوامل الاقتصادية: وذلك من خلال دخل وعمل الفرد؛ فارتفاع مستوى الدخل يحفز الأفراد للقيام بنشاطات صحية واستهلاك جيد من الأغذية. أيضاً فارتفاع

¹ –Julie Owens, “A Review of the social and non-market returns to education”, July 2004.

[www.elwa.ac.uk/doc_bin/Research%20Reports/social_returns_report_170105.pdf]

المستوى التعليمي يسمح للأفراد بامتهان وظائف ليس فيها إجهاد (less stressful).

ب. السلوك المتعلق بالصحة: مثل النظام الغذائي، التدخين، نمط استهلاك الكحول وغير ذلك. فقد توصل Wolfe & Zuvekas (1997) إلى أن الأفراد المتعلمين أقل الناس إدماناً على التدخين وأن المدخنين منهم أقل تدخيناً في اليوم.

ج. العوامل النفسية الاجتماعية: إذ أن الأفراد المتعلمين يتمتعون بثقة عالية في النفس ولهم مكانة اجتماعية مرموقة. وطبعاً فإن لذلك أثر على صحتهم كما أنهم أقل عرضة للأمراض النفسية والعقلية.

وبتعدى أثر التعليم على صحة الأفراد إلى صحة أسرهم كذلك. فكلما كان الأبوان -خاصة الأم- أكثر تعليماً انعكس ذلك إيجاباً على صحة أبنائهم.

بالإضافة لذلك، فإن تحسن صحة الأفراد سيكون له أثر جيد على التعليم. وفي دراسة لـ Emanuele Baldacci وآخرون (2005) فإن رأس المال الصحي يسهم في تراكم رأس المال التعليمي بمرونة تبلغ 1.3، وهذا يعني أن زيادة في رأس المال الصحة بمقدار 10٪ ترفع رأس المال التعليمي بـ 13٪. وبالتالي فإن أحوال الصحة الجيدة تساعد على تحقيق نتائج تعليمية أفضل إلى حد كبير في البلدان النامية.¹

2. التعليم والخصوبة:

تشير الدلائل العلمية والعملية إلى وجود دور إيجابي لتعليم المرأة على الخصوبة (Fertility) واستعمال موانع الحمل (Contraceptiveuse)؛ إذ ثمة علاقة بين المستوى التعليمي للمرأة، مشاركتها في سوق العمل والخصوبة؛

¹ - إيمانويل بالداشي، "ما الذي تتطلبه مساعدة الفقراء؟"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيو 2005، ص 22.

فالتعليم يزيد من تكلفة الفرصة لوقت المرأة من خلال الأثر الإيجابي لفرص الحصول على دخل من سوق العمل. وكلما كان المستوى التعليمي مرتفعاً كانت فرصها في العمل أكبر، ومن ثم فسيكون ذلك على حساب نشاطاتها غير السوقية - أي داخل المنزل، بما في ذلك تربية الأولاد. وعليه فالنتيجة هي الإقلال من الإنجاب.

في دراسة لـ Ainsworth وآخرون (1996) حول علاقة تعليم المرأة والإنجاب واستعمال موانع الحمل في 14 بلداً من إفريقيا جنوب الصحراء توصلت إلى ما يلي¹:

- تدني المستوى التعليمي للنساء في مرحلة الإنجاب من أقل من سنتين إلى ستة سنوات.
- للسنوات الأخيرة من التعليم الابتدائي علاقة سلبية بالخصوبة في نصف عدد البلدان تقريباً.
- للتعليم الثانوي أثر قوي وإيجابي على الخصوبة في كل البلدان.
- لتعليم المرأة أثر إيجابي على استعمال موانع الحمل بالنسبة لكل مراحل التعليم.
- هناك دور محدود لتعلم الزوج على استعمال موانع الحمل مقارنة بتعليم الزوجة بالنسبة لجميع الحالات، وكذا على الخصوبة بالنسبة لكل الحالات.

¹ - Martha Ainsworth et al, "The impact of women's schooling on fertility and contraceptive use: A Study of fourteen sub-Saharan African countries", In: World Bank economic review, Washington, January 1996, p 85.

- رغم تجانس أثر التعليم المذكور آنفاً في هذه البلدان تقريباً إلا أنه يوجد تباين مقارنة بجهات أخرى من العالم. والسبب هو اختلاف في توجيه التعليم، أسواق العمل، برامج التخطيط الأسري وغير ذلك.

وفي ذات السياق، هناك من يحذر من فرضية وجود علاقة للتعليم بالخصوبة، وذلك استناداً للاعتبارات التالية:¹

أولاً، إذا كان توسيع فرص العمل هو القناة التي من خلالها يؤثر التعليم على الخصوبة، فإنه من المهم تحديد المساهمة النسبية للاستثمار في النشاطات المهنية مقارنة بتوسيع فرص التعليم. فقد يكون للأموال المخصصة لتلك النشاطات أثر أكبر على الخصوبة وبشكل مباشر لو أن نفس الأموال كانت مخصصة لتوسيع التعليم.

ثانياً، إن فرضية علاقة "التعليم - سوق العمل - الخصوبة" تقضي بأن الاستثمار في تعليم المرأة قد يكون أقل فعالية في تقليص الخصوبة في المناطق الريفية حيث قليل من النساء يجدون عملاً حسب مستواهن التعليمي. وإذا كان تقليص الخصوبة من مزايا التعليم الاجتماعية، فإنه يتعين معرفة كيف أن مثل هذا التغير في السلوك يتأثر بالتعليم وكيف يتفاعل مع باقي العوامل الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية.

ثالثاً، لأن سوق العمل في الحضر يتميز بحدة المنافسة وظاهرة "المصفاة" فإنه يتعذر على كثير ممن لهم مستوى تعليمي - مهما كان - المكوث في المنزل، الأمر الذي يقلل من احتمال تخفيض الخصوبة على الأقل حتى حين الحصول على عمل.

¹- Michael Todaro, economics for a developing world, Pearson education Ltd, London, 1992, p 305.

3. التعليم وتقليص وفيات الأطفال:

إن للتعليم علاقة بانخفاض معدلات وفيات الأطفال (Infantmortality)؛ فكلما تحسن المستوى التعليمي للأمهات، تلاشى احتمال وجود وفيات لدى الأطفال أقل من خمس سنوات. وفي هذا السياق، تشير دراسة Mac Manon (2000) عن طبيعة هذه العلاقة في 87 بلدا من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، أن البلدان التي يتدنى بها التعليم الثانوي للنساء (كالمكسيك، تركيا بريطانيا والمجر) بها معدلات أعلى من وفيات الأطفال. وفي بلد كالبرتغال الذي شهد توسعا هائلا في معدلات قيد البنات منذ 1990 انخفضت معدلات وفيات الأطفال بشكل معتبر.¹ ويعزز ذلك أيضا ما توصل إليه Schultz (2002) من أن زيادة سنة دراسية واحدة للأمهات- سواء في الريف أو الحضر- يؤدي إلى انخفاض في وفيات الأطفال بمعدل بين 5 إلى 10٪ في البلدان ضعيفة الدخل.²

4. التعليم ورأس المال الاجتماعي:

يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري، فهو يسهم كذلك في تعزيز رأس المال الاجتماعي Social Capital من خلال توطيد العلاقات الاجتماعية ما بين الأفراد وغرس القيم وكذا الثقة في مؤسسات الدولة. وفي الواقع، ثمة صلة وثيقة بين شكلي رأس المال هذين؛ فحسب Gary Becker (2002)، يمثل رأس المال الاجتماعي جزءا خاصا من رأس المال البشري، فإذا كان هذا الأخير يتعلق بالفرد- أي معرفته وخبراته- فإن رأس المال الاجتماعي يخص علاقة الفرد بباقي الأفراد.³

¹ Julie Owens, op.cit, p 11.

² Theodore Schultz, "education investments and returns", In: Hollis Chenery (ed.), Handbook of development economics, Elsevier, Netherlands, 2002, p 608.

³ "An interview with Gary Backer", The region review, Federal reserve bank of Minneapolis, united states, June 2002, p 23.

وعلى الرغم من أن رأس المال الاجتماعي لم يحظ باهتمام يضاهي اهتمام الاقتصاديين برأس المال البشري، إلا أن الدراسات الحديثة تؤكد على دوره في النمو الاقتصادي. وذلك من خلال خلق انسجام اجتماعي social cohesion بين فئات المجتمع. وقد توصل wolfe وآخرون (1997) إلى وجود علاقة ايجابية بين حجم المال والوقت المبذول في الأعمال الخيرية من جهة وكمية التعليم من جهة أخرى¹.

5. التعليم والحد من الجريمة:

ثمة أيضا صلة للتعليم بالجريمة، فحسب Freeman (2000) فإن تدني المستوى التعليمي يترتب عنه تفاقم ظاهرة البطالة والتفاوت وهو ما قد يؤدي في الأخير إلى تنامي الجريمة². وعلى سبيل المثال تشير دراسة أجريت في الولايات المتحدة إلى أن أكثر من 60% من نزلاء السجون قد أمضوا أقل من 12 سنة فقط من الدراسة. وتشير كذلك بعض الدراسات إلى أن تكلفة السجناء عادة ما تزيد كثيرا عن تكلفة التعليم. ففي أحد سجون Illinois الأمريكية بلغت التكلفة السنوية لكل نزيل أكثر من عشرة أضعاف ما ينفق على تعليم طفل سنويا في المدارس العامة. وتشير دراسة أخرى عن آثار التسرب في الولايات المتحدة إلى أن إجمالي تكلفة الجريمة- التي يعتقد أنها ترجع جزئيا إلى انخفاض المستوى التعليمي- بلغت 8.2 مليار دولار بما في ذلك الدخول الضائعة على نزلاء السجون، وتفترض الدراسة أنه لو تم أيعاز نصف هذه التكلفة كحد أقصى لنقص التعليم، فإنه يمكن توفير 4.1 مليار دولار من خلال مزيد من التعليم³.

¹- Julie Owens, op.cit, p 13.

²- Colm H armon et al, The returns to education, Centre for the economics of education, London, 2000, p 36.

³- محمود عباس عابدين، علم اقتصاديات التعليم الحديث، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص

على هذا الأساس، فإن إصلاح التعليم قصد الحد من ظاهرة التسرب المدرسي من جانب وغرس المثل الأخلاقية من الجانب الآخر يعد مطلباً ملحا في سبيل تقليص الجريمة، سواء تعلق الأمر بالجريمة الاجتماعية أو الاقتصادية لان النتيجة في المحصلة هي تكبد خسائر فادحة تهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

وفضلا على ما تقدم، فإن للتعليم دور محوري في تجنب النزاعات Conflict prevention وكذا في إعادة إعمار المجتمعات بعد مرحلة النزاع. يستحق التعليم إذا أن يحظى بالأولوية في إعادة الاعتبار الإنساني لان كل نظام تعليمي كما انه لا تغذيه أسباب العنف بإمكانه أيضا القضاء عليها. وعلى هذا الأساس فإن تجاهل التعليم أو إرجاء إصلاح التعليم لا يمكن عده خيارا صائبا.¹

لكن يجب الأخذ في الحسبان تباين أسباب النزاعات القائمة أو المحتملة، فهناك دوافع عرقية أو دينية وأخرى سياسية أو جغرافية وغير ذلك. وعليه فانه من الضرورة بمكان إعادة النظر في النظام التعليمي وفقا لتلك الأسباب والدوافع. في دراسة حديثة لعلي عبد القادر علي (2006) عن التعليم في السودان ما بعد النزاع،² توصل إلى أن التعليم تأثر سلبا بمرحلة النزاع حيث تدنى متوسط سنوات التعليم للفرد سنة 2000 إلى 2.14 سنة (دون مستوى أفريقيا جنوب الصحراء 3.52 سنة) للفئة العمرية 15 سنة فأكثر، كما تدنى معدل العائد على التعليم إلى 6٪ للسنة الدراسية (دون المستوى العالمي 10٪). إضافة إلى زيادة التفاوت في توزيع التعليم حيث بلغ معامل Gini لتوزيع التعليم 0.725 في ذات السنة. وخلص الباحث إلى ضرورة تبني إصلاح ملائم للتعليم يأخذ بعين الاعتبار عدالة توزيع التعليم والتوازن الجهوي بين الشمال والجنوب. ومن أجل أن يبلغ متوسط سنوات الدراسة أربع سنوات للفرد في أفق عشرين سنة القادمة، يجب أن ينمو

¹ - Reshaping the future: Education and post conflict reconstruction, world bank, p 01.

² - Ali Abdelgadir Ali, On Human Capital in Post-Conflict Sudan: Some Exploratory Results, Arab planning institute, Kuwait, 2006.

مخزون رأس المال بمعدل 9.1 ٪ سنوياً وهو ما يستلزم إعادة النظر في الإنفاق على التعليم.

6. التعليم والبعد الثقافي:

إلى جانب دور التعليم في الأهداف الاجتماعية والسياسية، فإنه ينظر إلى التعليم على أنه أهم وسيلة لتحقيق الأهداف الثقافية للمجتمعات. فمن مهام التعليم نقل ثقافة المجتمع بين الأجيال المتعاقبة. فكل مجتمع ثقافة عامة يتميز بها عن سائر المجتمعات تعبر عن ثوابته الراسخة من لغة ودين وعادات وتاريخ وغير ذلك.

إن هذه المهمة الأساسية للتعليم تمثل تحدياً للذات الثقافية وصون للخصوصية الثقافية أمام التحديات التي تحملها العولمة في صورتها الثقافية أو ما يعرف بالغزو الثقافي. لكن بالمقابل لا ينبغي أن يكون التعليم وسيلة للانغلاق والانطواء بل من مهمته أيضاً الانفتاح على ثقافات الغير من أجل غرس فكرة التعايش بين الثقافات وذلك في سبيل تغليب العالمية والحد من سلبات العولمة.

فضلاً عن ذلك، فالتعليم أداة للتغيير الاجتماعي من خلال محاربة الأفكار والعادات البالية التي من شأنها تعطيل مسار العملية التنموية وكذا تكييف الذهنات مع التطورات الحاصلة في المجالات الاقتصادية والسياسية وغير ذلك.

7. التعليم والبعد السياسي:

وفي المجال السياسي، يعتبر من أهداف التنمية الإنسانية كذلك تعزيز الحرية السياسية للأفراد التي تكمل باقي الحريات الأساسية. وقد أثبتت الدراسات أن الديمقراطية ضرورة حيوية للتنمية والنمو، وأن الدكتاتورية وقمع الحريات وغياب المشاركة والمساءلة السياسية كلها عوامل تعيق التنمية. وكما يقول Amartya Sen، فإن المجاعات لا يمكن أن تظهر في بلد يتمتع بالديمقراطية. وبالتالي "فإن تبصير المواطن بالغايات السياسية والمدنية يعتبر من المقومات الأساسية

في كل عمل تربوي لأي مجتمع يسعى نحو الديمقراطية، إلا أنه يجب عدم استغلال الجانب السياسي والمذهبي في العمل التربوي لخدمة أغراض خاصة فيها انحياز لمذهب معين.¹

خاتمة:

حاولت هذه الدراسة تبيان جانب من العوائد المختلفة من الاستثمار في التعليم بالنسبة للأفراد والمجتمعات. وقد اتضح بشكل جلي أن المسألة لا تتعلق بتحقيق عوائد نقدية وحسب مثل رفع الأجور بالنسبة للأفراد ومعدلات النمو بالنسبة للدولة، وإنما هناك عديد من العوائد الأخرى غير النقدية التي لا تقل شأنًا عن العوائد النقدية مثل تحسين صحة الأفراد، تقليص معدلات الخصوبة ووفيات الأطفال، الحد من الجريمة وكذا تعزيز رأس المال الاجتماعي والوعي السياسي إلى غير ذلك من العوائد.

وبناءً عليه يبقى على عاتق الحكومات مسؤولية جسيمة قصد توسيع التعليم كماً وتحسينه كيفاً حتى يتسنى لها ولأفرادها تحقيق عوائده المختلفة.

¹ - إدغار فور، تعلم لتكون، ترجمة حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص

المراجع:

1. أحمد الكواز، السياسات الاقتصادية والرأسمال البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.
2. علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، د.ت.
3. إيمانويل بالداشي، "ما الذي تتطلبه مساعدة الفقراء؟"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيو 2005.
4. إيدغار فور، تعلم لتكون، ترجمة حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.
5. محمود عباس عابدين، علم اقتصاديات التعليم الحديث، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004.
6. Alia Ahmad, " inequality in the access to education and poverty in Bangladesh", Poverty conference, Stockholm, 2001.
7. Ali Abdelgadir Ali, On Human Capital in Post-Conflict Sudan: Some Exploratory Results, Arab planning institute, Kuwait.
8. An interview with Gary Backer", The region review, Federal reserve bank of Minneapolis, united states, June 2002.
9. Barbara Siansi et al, The returns to education: A Review of the macro-economic literature, centre for the economics of education, London, 2000.
10. Calm H armon et al, The returns to education, Centre for the economics of education, London, 2000.
11. Jacob Mincer, Human Capital and economic growth, NBER, working paper N 803, 1981.
12. Julie Owens, "A Review of the social and non-market returns to education", July 2004.
[www.elwa.ac.uk/doc_bin/Research%20Reports/social_returns_report_170105.pdf]
13. George Psacharopoulos, "returns to investment in education: A further update", policy research working paper 2881, World Bank, 2002.
14. Martha Ainsworth et al, "The impact of women's schooling on fertility and contraceptive use: A Study of fourteen sub-Saharan African countries", In: World Bank economic review, Washington, January 1996.
15. Reshaping the future: Education and post conflict reconstruction, World Bank.

16. Tom Haley, "investir dans le capital humain", In: L'observateur de l'OCDE, N 212, juin- juillet 1998.
17. Theodore Schultz, "education investments and returns", In: Hollis Chenery (ed.), Handbook of development economics, Elsevier, Netherlands, 2002.
18. Todaro Michael, economics for a developing world, Pearson education Ltd, London, 1992.